مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبار السادسة
السبت
29-10-2022
العدد 566
(10) صفحات

الرئيسية
أخبار سياسية
اقتصاد
مقالات رأي
تقارير ودراسات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحية ثقافية

مقالة العدد

خصائص الحامل الاجتماعي للثورة السورية

النظام يقوم، خطوة خطوة، بالابتعاد عن دعامات تأييده الرئيسية: قاعدته الاجتماعية (أهل الولاء والأغلبية الصامتة في البلاد وقواته الأمنية ذاتها). إنه يحوّل، من خلال سياساته الاقتصادية والاجتماعية، الأزمة المعيشية العامة، في مناطق نفوذه، إلى مستوى أكثر خطورة على حاضنته بصورة عامة. فبعد ما يزيد عن أحد عشر عاماً من انطلاق الحركة الشعبية السورية تكشفت محدودية القاعدة الاجتماعية التي يرتكز إليها نظام الحكم، وحجم الخراب الذي أوقعه في الدولة السورية، حيث حوّلها إلى دولة فاشلة، ودولة مارقة تهدد أمن المنطقة والعالم من خلال تصديره للكبتاغون.

وفي المقابل يبدو أنّ الحامل الاجتماعي للثورة سيكون العامل الحاسم في سيرورتها وآفاقها المستقبلية، خاصة بعد أن لمست كتلة اللاجئين السوريين، التي يقترب عددها من عشرة ملايين، الفرق الكبير بين حياتهم في ظل استبداد النظام، طوال ستة عقود، وبين دول المواطنين الأحرار المتساويين في الحقوق والواجبات التي لجأوا إليها، مما ينطوي على اتساع الحامل الاجتماعي للتغيير القادم، أفقياً وعمودياً، خاصة بعد أن استطاع كسب فئات اجتماعية واسعة للحاجة إلى التغيير في أوساط حاضنة النظام.

وتكمن أهمية مؤشر انخراط مكونات وفئات جديدة في فعاليات التغيير المنشود، في إمكانية إعطاء الثورة هوامش حراك ضرورية وحيوية، تخرجها من وصف " ثورة الريف "، أو " ثورة المساجد "، أو " ثورة الأحزمة العشوائية "، وهو الأمر الذي بقدر ما يعطيها القدرة على الاستمرار والتواصل، يمنحها أيضاً القدرة على تحقيق التمثيل لأكبر لفئات المجتمع ومكوناته، على طريق الحالة الوطنية الشاملة، التي ترتكز إلى استنهاض الشعب، ككتلة سياسية فاعلة، لها مطالب واضحة تخص الجميع وترتبط بالإطار الوطني الجامع وبالمشاركة السياسية لكل فئات المجتمع السوري.

إنّ الثورة السورية لا تقتصر على لحظة انفجار محددة بزمان ومكان معينين، لكنها مسار تصاعدي يمتد وفق زمنيته الخاصة ليشمل مناطق وأماكن جديدة، ضمن سيرورة التغيير القادمة. وما يبدو اليوم تلكؤاً في مناطق نفوذ النظام، ليس مستبعداً أن ينقلب في أية لحظة انخراطاً متسارعاً لها، ولنا في الانتقادات المتواترة في كل المناطق خير دليل على الكيفية التي قد تتسارع فيها الأحداث، من باب الحرية والكرامة والوطنية السورية الجامعة والتحرك السلمي.

وهكذا، فإنّ السوريين الجدد هم أبناء الحراك الشعبي، وغالبيتهم من الشباب، وقسم كبير منهم من المتعلمين، رجالاً ونساءً، الذين كانوا على هامش الحياة العامة بمناحيها وأنشطتها، حيث لا أنشطة ولا مشاركة سياسية، وإن حضرت فإنها أنشطة ومشاركات للتسبيح بحمد وشكر السلطة وحزبها، في وقت لا تتوافر فيه الفرصة لأنشطة من ألوان سياسية أخرى، كما لا تتوافر الفرصة لأنشطة عامة في إطار المجتمع المحلي أو منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات التي تهتم بالتنمية وحقوق الإنسان وغيرها.

إنّ الطيف الشبابي أعاد السياسة إلى الفضاء السوري العام، بعد أن غابت لعقود، والحرية تعني له آفاقاً مفتوحة أرحب تحيل إلى سورية كمجال عمل، وإلى خبرات اجتماعية وسياسية واقتصادية مشتركة، أساسها الشعور بحصار السلطة وضآلة الفرص، وإلى قيم إنسانية عامة كالمساواة والاحترام. لقد أعلنها واضحة أنّ الوحدة الوطنية السورية المبنية على قاعدة احترام الخصوصيات، وتأمين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين من دون أي استثناء، مثل هذه الوحدة الوطنية هي التي تعد الحاضنة الكبرى القادرة على جمع كل السوريين، بعيداً عن روحية الأحقاد، وعقلية الانتقام والإقصاء، وسياسة اعتماد الولاءات ما قبل الوطنية، المتناغمة مع النزعات الاستبدادية.

وهكذا، يبدو أنّ الحراك الشعبي السوري قد تجاوز مرحلة الخطر، بعد أن حقق الانتشار، وصنع الديمومة، وأفرز قياداته المجربة في ميدان التشاركية، وكشف تجار الحروب المتسلقين على جسده، وبات يملك الهوامش الضرورية لتحقيق الإنجازات. فالعامل الرئيسي في النهاية هو الشعب السوري، تصميمه على خوض معركة الحرية والكرامة إلى نهايتها.

نحن أمام ثورة وطنية تجمع فقراء المدن والأرياف إلى أبناء الطبقة الوسطى، للمطالبة بالحرية والمشاركة السياسية والتقاسم العادل للثروة. والحل في سورية اليوم هو في انخراط جميع مكونات المجتمع السوري في عملية التغيير، لإعادة بناء وتشكيل دولة الحق والقانون المدنية التي تضم كافة مكونات المجتمع دون استثناء ودون خوف أو قلق.

إنّ القراءة المتأنية تثبت نجاح الثورة في صراعها مع السلطة من خلال اكتسابها قطاعات واسعة من الشعب السوري وتفكيك الخطاب الرسمي للنظام، وعلى الصعيد الذاتي عبر بلورة رؤى سياسية واجتماعية لدى تيارات معارضة جديدة للمرحلة الانتقالية، ومرحلة ما بعد الاستبداد. وهي مقومات تدفعنا إلى الاعتقاد بأنه طالما حمت الثورة نفسها من خطر تجار الحروب المرتهنين لقوى خارجية، كما

ظهر واضحاً مؤخراً في التظاهرات المعارضة للاقتتال بين تجار الحروب في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فإنّ ما اكتسبته من قوة وتنظيم وخبرة يكفيها لإكمال مشوارها اعتماداً على طاقتها الذاتية. ومهما حاولت السلطة المكابرة فإنّ الحقائق على الأرض راسخة، تؤكد أنّ مطلب التغيير يتمدد في الجغرافيا السورية كلها.

إن التعويل في الثورة السورية، يبقى على فعل الحراك والتظاهر والاشتباك المستمر الفكري مع سلطات الأمر الواقع، وعرقلة تمرير المشاريع الطائفية، ودعم المبادرات الوطنية داخل سورية وخارجها، وتنظيم السوريين أنفسهم، والوصول إلى أماكن صنع القرار في دول العالم، بما يدحض موت الثورة السورية.

وفاة صفوان القدسي.. صورة حزبية دعمت حكم الأسدين

توفي الأمين العام لحزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" في سوريا، صفوان القدسي، يوم الجمعة 28-10-2022، عن عمر ناهز 82 عامًا.

ونعى النظام السوري وشخصيات في حكومته وصفحات محلية القدسي، الذي يعتبر أحد أبرز المستميتين في الدفاع عن الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد، وابنه بشار.

وقالت الوكالة السورية الرسمية للأنباء سانا، إن "القيادة المركزية لـ(الجبهة الوطنية التقدمية) تنعى عضو القيادة المركزية أمين عام حزب (الاتحاد الاشتراكي العربي)، صفوان القدسي، الذي وافته المنية صباح اليوم عن عمر ناهز 82عامًا."

"الجبهة الوطنية التقدمية" هي ائتلاف مكوّن من مجموعة من الأحزاب الوطنية والقومية الاشتراكية والشيوعية في سوريا بقيادة حزب "البعث."

من القدسي؟

وزير دولة أسبق، كاتب، أديب، سياسي، رئيس المؤتمر العام للأحزاب العربية، عضو القيادة المركزية لما يسمى "الجبهة الوطنية التقدمية"، وأمين عام حزب "الاتحاد الاشتراكي"، مناصب ومسميات كافية لشرح موقف القدسي المنخرط في مؤسسات النظام السوري على أكثر من مستوى.

القدسي المولود في دمشق عام 1940، والحاصل على إجازة جامعية في الفلسفة، اتخذ موقفًا معاديًا للثورة منذ انطلاقتها، واعتبرها مؤامرة على سوريا، واستمر بإنكاره وجود مطالب سياسية وحقوقية عند السوريين.

وتولى الأمانة العامة لحزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" منذ عام 1983، كما عُيّن عضوًا في القيادة المركزية لـ"الجبهة الوطنية التقدمية" منذ عام 1981.

في كانون الثاني 2018، اختارت لجنة رئاسة مؤتمر الحوار السوري في سوتشي صفوان القدسي رئيسًا للمؤتمر، ولم يتطرق حينها إلى تحقيق أي من المطالب التي نادت بها الثورة السورية، ولم يأتِ على ذكر اللاجئين أو المعتقلين أو قصف المدنيين، خلال البيان الختامي الذي ألقاه في نهاية المؤتمر.

قيادة حزبه حتى الوفاة

بعنوان "قلب العروبة النابض سيبقى نابضًا، وعروبتنا ستظل المرشد والدليل لفعلنا السياسي"، منح حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" الثقة لقائده القدسي، في أيلول الماضي، خلال مؤتمره العام الـ16 في فندق "الشام" بدمشق.

حضر مؤتمر الحزب الذي يعتبر بذرة ونواة لحزب "البعث" (الحزب الحاكم في سوريا) الأمين العام المساعد لحزب "البعث العربي"، هلال الهلال، مكلّفًا من رئيس النظام، بشار الأسد، إلى جانب مجموعة من الشخصيات العسكرية والوزارية في حكومة النظام.
وأكد القدسي خلال المؤتمر العام الذي يُعقد كل خمس سنوات ثبات موقف الحزب، وخصوصًا خلال الحرب على سوريا التي شارك فيها عدد من أعضائه في العمليات القتالية والدفاعية، بحسب قوله.
داعم حكم الأسدَين
يعد القدسي من القلة الذين أبقى عليهم رئيس النظام السوري، بشار الأسد، في مناصبهم عقب وفاة والده، بعد أن أجرى تغييرات جذرية في قيادات "الجبهة الوطنية التقدمية."
لكنه في نفس الوقت حافظ على سيطرته على حزب "البعث"، إذ يحضر الأمين القطري المساعد لحزب "البعث"، هلال الهلال، مؤتمرات حزب "الاتحاد الاشتراكي"، ويقدم توصياته قبل الأمين العام، صفوان القدسي.
واعتبر القدسي أن حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" هو الابن الشرعي للتجربة الناصرية، وأن تراث جمال عبد الناصر الفكري والسياسي يبقى دائمًا "المصدر الذي يستلهم منه الحزب مبادئه وأفكاره ومواقفه"، حسب تعبيره.
وبحسب ما قاله في صحيفة "الحياة"، في 6 من حزيران 1993، فإن الشعار الأول الذي رفعه حزب "الاتحاد" عام 1983، هو أن جمال عبد الناصر وحافظ الأسد جناحان متكاملان في مدرسة القومية العربية.
وعبر سنوات عدة، تبلورت هوية الحزب الفكرية والسياسية، وكما يقول أحد الشعارات المركزية للحزب: "تجربة حافظ الأسد الفكرية والسياسية هي استكمال وإنضاج لتجربة جمال عبد الناصر."
"الاتحاد الاشتراكي"
أُسس حزب "الاتحاد" عام 1964، نتيجة انصهار عدة تشكيلات سياسية سورية ذات توجهات ناصرية، هي: "حركة القوميين العرب"، "حركة الوحدويين الاشتراكيين"، "الجبهة العربية المتحدة"، "الاتحاد الاشتراكي السوري."
وانضم حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" إلى "الجبهة الوطنية التقدمية"، منذ تأسيسها عام 1972، ومثّله وزراء وأعضاء مجلس الشعب في حكومة النظام منذ ذلك الحين.
واعتبر الحزب الجديد آنذاك مؤلفات صفوان القدسي منطلقات فكرية له.
ومن هذه المؤلفات: "السياسة المسلحة"، "الوجه والقناع"، "الهروب من القومية"، "تشريح الثورة المضادة"، "حافظ الأسد وعالمه الرحيب"، "الشجاعة العاقلة والحكمة الجسورة" (تأملات في مدرسة حافظ الأسد الفكرية والسياسية).
شغل القدسي مناصب عدة منذ بداية السبعينيات، هي أمين تحرير مجلة "المعرفة" عام 1972، ثم رئيس تحريرها، ورئيس تحرير مجلة "الموقف الأدبي" عام 1980.
انتُخب عضوًا في مجلس الشعب عن حزبه عام 1977، وتسلّم حقيبة وزارية بين عامي 1978 و1980.

فصيل "العمشات" يطلب من عائلات مهجّرة إخلاء منازلها في عفرين

حاول عناصر من "فرقة السلطان سليمان شاه" (العمشات) التابعة لـ"الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، إخراج بعض العائلات من منازلهم في مدينة عفرين شمالي حلب، دون أسباب واضحة، تبعت ذلك مطالب ومناشدات من أهالي ووجهاء المدينة بعدم إخراجهم.

مصدر خاص في المجلس المحلي للمدينة قال إن عناصر يتبعون لـ"العمشات" طلبوا من بعض العائلات النازحة في حي الأشرفية الواقع بالطرف الشرقي من عفرين الخروج من منازلهم وإخلاءها.

وذكر المصدر أن طلب الإخلاء رافقته تهديدات بإخراج العائلات عنوة في حال رفضوا الخروج، دون توضيح أي أسباب، لافتًا إلى أن المعلومات الأولية تشير إلى تبعية الحي لـ"الفيلق الثالث" (لديه حاليًا خلافات مع "العمشات")، وأن العائلات مقربة من "الفيلق."

وأضاف المصدر أن "العمشات" أخرجوا عائلتين نازحتين من منطقة حيّان في حلب من منزلهما في حي الأشرفية، لكن وجهاء المنطقة ونازحي حيان أعادوهما إلى منزلهما، وطالبوا بعدم إخراج أي عائلة من منزلها.

وعبر تسجيل مصوّر لوجهاء ومقاتلين في المدينة، طالبوا جميع الفصائل في عفرين بعدم الاقتراب من أي منزل سواء لمدني أو عسكري، واحترام حرمة البيوت.

ويضم الحي، إلى جانب أبناء المنطقة، عائلات نازحة من حمص وحماة وإدلب وحلب، ويعد من "القطاعات" المحسوبة على "الفيلق الثالث"، فبعد سيطرة فصائل "الجيش الوطني" على عفرين، أشرف كل فصيل على مناطق وبلدات تابعة له.

وتتكرر الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الأجهزة الأمنية التابعة لفصائل أو جهات ومؤسسات عسكرية تنشط في مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، حتى أصبحت حالة عامة تعيشها المنطقة.

أحدث هذه الانتهاكات التي خرجت للعلن، ما كشفه تقرير لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" الحقوقية، عن تنسيق بين قوات النظام وعناصر في "فرقة الحمزة" بعمليات التنقيب عن الآثار بشكل أساسي في محيط الكنيس اليهودي الأثري الموجود في مدينة تادف بريف حلب الشرقي.

وفي 7 من تشرين الأول الحالي، شهدت مدينة الباب بريف حلب الشرقي عملية اغتيال الناشط الإعلامي محمد عبد اللطيف (أبو غنوم) وزوجته الحامل، كان مقاتلون في "فرقة الحمزة" ضالعين فيها.

وأشعلت عملية الاغتيال فتيل اقتتال بين فصائل ومكوّنات داخل "الجيش الوطني" وخارجه، حتى هدأ بتدخل تركي عبر فصيل "هيئة ثائرون للتحرير" التابع لـ"الجيش الوطني" أيضًا.

وفي أيلول الماضي، جرى اتهام ثلاث منظمات إنسانية، سورية ودولية، بعمليات توطين غير قانونية لمقاتلين في "الجيش الوطني" خلال بناء مشاريع وحدات سكنية في مدينة عفرين بريف حلب الشمالي، لقاء حصول مقاتلي الفصيل على 16% من البيوت في المشروع، قوبلت بنفي من قبل المنظمات.

قتلى وجرحى من قوات النظام بقصف تركي في الحسكة

قُتل عنصر من قوات النظام السوري وجُرح نحو خمسة آخرين، بقصف مدفعي تركي طال نقطة مشتركة بين قوات النظام و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) جنوب بلدة أبو راسين شمالي الحسكة.

وأفاد مصدر خاص في الحسكة، أن المدفعية التركية زادت من وتيرة قصفها المدفعي، مساء الخميس 27-10-2022، لنقاط تمركز "قسد" في قرى كقرية ربيعات جنوب بلدة أبو راسين، وقريتي عبوش وخرب شعير في ريفها الشرقي.

وكالة "نورث برس"، ومقرها شمال شرقي سوريا، قالت بدورها، إن القوات الروسية تدخلت عقب القصف، ونقلت العناصر الستة من الموقع المستهدف إلى مستشفى "ليكرين" في بلدة تل تمر.

وأضافت نقلًا عن مصدر طبي لم تسمِّه، أن إصابات العناصر متفاوتة، دون ذكر المزيد من التفاصيل.

بينما نقلت عن مصادر عسكرية أن عنصرًا قُتل إثر القصف وأصيب خمسة آخرون.

وامتد القصف أيضًا إلى طول الخط الواصل بين قرى أبو راسين وتل تمر شمالي المحافظة، بينما شهدت المنطقة حركة نزوح لسكان القرى الواقعة على خط التماس باتجاه بلدة تل تمر وقرى أخرى في ريفها الجنوبي جراء الاشتباكات والقصف المتبادل.

من جانبها، قالت وزارة الدفاع التركية عبر "تويتر"، إن قواتها "حيّدت 13 إرهابيًا من حزب العمال الكردستاني (PKK) ووحدات حماية الشعب "(YPG) ممن "تحرّشوا" بمناطق نفوذها شمالي سوريا.

حسابات إخبارية موالية للنظام نشرت عبر "فيس بوك" أخبارًا عن مقتل عنصر وإصابة خمسة آخرين إثر قصف تركي طال ريف الحسكة الشمالي.

بينما لم تعلن أي جهة طبية عن حصيلة دقيقة للأضرار البشرية الناتجة عن القصف حتى لحظة تحرير هذا الخبر.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي تستهدف فيها تركيا موقعًا لقوات النظام في المنطقة نفسها، إذ قُتل عدد من جنود النظام السوري إثر ثلاث غارات جوية استهدفتهم في تلة جارقلي بعين العرب/كوباني، شمال شرقي محافظة حلب.

كما أعلنت وزارة الدفاع في حكومة النظام السوري، منتصف آب الماضي، عن مقتل ثلاثة من عناصر النظام وإصابة ستة آخرين، باستهداف تركي لمواقع عسكرية بريف حلب.

وتتمركز قوات النظام السوري إلى جانب "قسد" في مناطق متفرقة من شمال شرقي سوريا، إضافة إلى قواعد روسية متمركزة في المنطقة نفسها في محاولة لمنع عملية عسكرية تركية على المنطقة.

تركيا تكذّب تقريرًا اتهمها باحتجاز وترحيل لاجئين سوريين

نفت رئاسة الهجرة التركية "مزاعم" منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأممية، بشأن اعتقال واحتجاز وترحيل مئات اللاجئين السوريين إلى سوريا تعسفيًا خلال الأشهر القليلة الماضية.

ونقلت قناة "TRT" التركية، الخميس 27-10-2022، بيانًا قالت إنه صادر عن رئاسة الهجرة، واصفًا السياسة التركية بـ"النموذجية" في التعامل مع اللاجئين، ومتهمًا تقرير المنظمة الأممية بـ"الفاضح البعيد عن الواقع."

بيان رئاسة الهجرة قال إن ما ورد في تقرير المنظمة من "ادعاءات" بأن السلطات التركية اعتقلت واحتجزت تعسفيًا ورحّلت مئات الرجال والفتيان السوريين اللاجئين إلى سوريا خلال الأشهر القليلة الماضية، "عارية عن الصحة."

وأكّدت رئاسة الهجرة أن سوريا تعتبر حاليًا أحد البلدان التي يُطبّق عليها "مبدأ عدم الإعادة القسرية"، مشيرة إلى أن السوريين الذين عادوا إليها فعلوا ذلك "طوعًا."

ونوّه بيان "الهجرة" إلى أن من ضمن إجراءات "العودة الطوعية" يوقّع السوريون على استمارات "العودة طوعًا" في حضور شاهد، ويوجَّه الأجانب إلى البوابات الحدودية التي يريدون الخروج منها.

وسبق أن أصدرت منظمة" هيومن رايتس ووتش"، في 24 من تشرين الأول الحالي، تقريرًا قالت فيه إن السلطات التركية "اعتقلت واحتجزت ورحّلت بشكل تعسفي مئات الرجال والفتيان السوريين اللاجئين إلى سوريا بين شباط وتموز الماضيين."

وأضافت المنظمة أن اللاجئين المرحلين تعرض معظمهم للضرب والإساءة، وأُجبروا على توقيع استمارات "العودة الطوعية"، واقتيدوا إلى نقاط العبور الحدودية مع شمال سوريا، وأُجبروا على العبور تحت تهديد السلاح، رغم امتلاكهم بطاقة "الحماية المؤقتة" (الكملك).

وسبق أن رحّلت تركيا لاجئين سوريين "قسريًا" رغم امتلاكهم أوراقًا ثبوتية، إلا أنها أعادت جزءًا كبيرًا منهم خلال فترات زمنية متفاوتة، بعد انتشار تسجيلات مصوّرة للاجئين المرحّلين تثبت امتلاكهم أوراقًا رسمية.

وفي إطار الاتهامات الموجهة لدوائر الهجرة التركية بارتكابها انتهاكات بحق لاجئين في مراكز الاحتجاز والترحيل، تقدمت هيئة حقوقية تركية برفع دعوى لدى المدعي العام في ولاية غازي عينتاب التركية ضد مركز"Oğuzeli" ، بعد تقرير يُثبت انتهاكات لموظفين في المركز ضد اللاجئين.

كما وثّقت عنب بلدي حالات ترحيل للاجئين سوريين باتجاه الشمال السوري خلال فترات زمنية متباعدة، إضافة إلى حالات احتجاز وإساءة تعرض لها سوريون في مركز الاحتجاز في منطقة توزلا بولاية اسطنبول.

مرتكب "مجزرة التضامن" لا يزال على رأس عمله في قاعدة عسكرية

ذكرت صحيفة" الجارديان "البريطانية، أن أمجد يوسف، أحد منفذي "مجزرة التضامن" في 16 من نيسان 2013، لا يزال على رأس عمله في قاعدة عسكرية قرب دمشق، وهو متهم أيضًا من قبل زملائه بتنفيذ نحو 12 عملية قتل جماعي أخرى.

الصحيفة قالت يوم، الجمعة 2022-10-28، إن "أمجد يوسف، الرائد في إحدى وحدات (المخابرات الجوية) الأكثر رعبًا، يعمل من قاعدة في كفرسوسة، حيث كان منذ أكثر من ستة أشهر، منذ كُشف دوره في المجزرة."

وفي الوقت نفسه، تحدّثت "الجارديان" عن احتمالية تعرّف محققين ألمان على أحد رفاق أمجد يوسف، وهو ضابط سابق، ويقيم في ألمانيا، وهم بصدد إعداد قضية ضده.

كما أشارت نقلًا عن زميل سابق لأمجد يوسف، أن حضوره كان مخيفًا في حي التضامن، وكان يختطف النساء بانتظام، وكثير منهن لم يعدن، "رأيته يأخذ النساء من طابور الخبز ذات صباح، كانوا أبرياء، لم يفعلوا شيئًا، تعرضوا إما للاغتصاب وإما للقتل، لا شيء أقل."

ولفتت الصحيفة إلى تسجيل مصوّر غير منشور قالت إنها اطلعت عليه، ويظهر أمجد يوسف يطلق النار على ما يصل إلى ست سيدات ضمن حفرة، ثم يجري إشعال النار في الحفرة، وتتولى جرافة ردمها، فيما يبدو أنه محاولة محو آثار الجريمة.

وجرى تنفيذ ما يصل إلى 12 مجزرة أخرى، كان أهالي المنطقة يعرفون مواقعها، وفق ما نقلته "الجارديان" عن الزميل السابق ليوسف، مشيرة في الوقت نفسه إلى الاشتباه بوجود بعد طائفي لعمليات القتل.

لكن زميلين سابقين لأمجد يوسف اعتبرا العمليات تحذيرًا للمجتمعات في التضامن وحولها من التعاون مع جماعات المعارضة.

وأضاف المصدران أن جميع مواقع المجازر كانت محظورة على الأهالي، وأن العدد النهائي للقتلى على يد فرع "المنطقة" (227) التابع لشعبة "المخابرات العسكرية" قد يصل إلى 350 شخصًا.

كشف المجزرة

في 27 من نيسان الماضي، كشف تحقيق لصحيفة "الجارديان" معلومات حول المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في حي التضامن، وأسفرت عن مقتل نحو 41 شخصًا ودفنهم في مقبرة جماعية.

وجاء ذلك من خلال عرض مقطع مصوّر يوثّق إطلاق الرصاص على عشرات الأشخاص ودفنهم في مقبرة جماعية، ثم حرق جثثهم من قبل عناصر النظام.

وفي 12 من آب الماضي، أحالت الخارجية الفرنسية إلى مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب (PNAT)وثائق تتعلق بـ"مجزرة التضامن"، للتحقيق فيها.

وتحمل الوثائق صورًا وتسجيلات مصوّرة للمجزرة، وتعد نتيجة جهد طويل لمدافعين عن حقوق الإنسان، وفق ما ذكره بيان للخارجية، أشار إلى أن الجريمة قد تكون من أخطر الجرائم الدولية وجرائم الحرب.

وبعد أشهر من كشف المجزرة، وإثر الخطوة الفرنسية، اعتبر النظام السوري أن المقطع المسرب "مفبرك ومجهول المصدر، ويفتقد لأدنى درجات المصداقية"، في تعليق هو الأول على القضية، وجاء على لسان "مصدر رسمي" في وزارة الخارجية السورية، في 15 من آب الماضي.

وقالت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، في تقرير لها صدر في 30من أيار الماضي، إن "النظام السوري يحتجز المجرم أمجد يوسف، الذي أعدم عشرات السوريين واغتصب عشرات النساء في حي التضامن بدمشق."
التقرير أوضح أن النظام "يتحفظ" على أمجد يوسف، وأن عملية الاحتجاز لم تجرِ وفق مذكرة قضائية استنادًا إلى تهمة محددة، وأن أمجد يوسف لم تجرِ إحالته للقضاء، ولم يصدر عنَ النظام أي معلومة تشير إلى اعتقاله.

أستراليا تعيد 4 نساء و13 طفلًا من سوريا

أعلنت هيئة الإذاعة الأسترالية، يوم الجمعة،28-10-2022 أن الدفعة الأولى من النساء والأطفال الأستراليين المحتجزين في معسكر سوري منذ سقوط تنظيم "الدولة" في عام 2019 في طريقها إلى سيدني على الرغم من قول المعارضة بأنهم قد يشكلون تهديدا متطرفا.
وقالت إن 4 نساء و13 طفلاً غادروا معسكر روج للاحتجاز في شمال شرقي سوريا يوم الخميس وتم نقلهم إلى العراق قبل ركوب طائرة متجهة إلى أستراليا، بحسب ما نقلت وكالة "أسوشيتد برس."
وسيكونون الأستراليين الوحيدين المشاركين في حملة تنظيم "الدولة" بالشرق الأوسط الذين سيتم إعادتهم رسميا إلى الوطن باستثناء الأبناء والأحفاد الثمانية لمقاتلين لقيا مصرعهما. وقد أعادتهم الحكومة الأسترالية السابقة في عام 2019.
ولم يعلق رئيس الوزراء أنتوني ألبانيز على تقرير هيئة الإذاعة الأسترالية. كما أنه لم يصرح بما سيحدث بمجرد وصول المجموعة إلى أستراليا أو ما إذا كان سيتم مراقبتها.
قال ألبانيز للصحفيين: "ستعمل حكومتي دائما للحفاظ على سلامة الأستراليين وستعمل دائما بناء على نصيحة وكالات الأمن القومي."
وأشارت هيئة الإذاعة الأسترالية إلى أن المسؤولين الأستراليين قيموا المجموعة العائدة بأنها الأكثر ضعفا بين 60 امرأة وطفل أسترالي محتجزين في روج. معظم الأطفال ولدوا في سوريا.
وذكرت هيئة الإذاعة الأسترالية أن عودتهم ستكون على الأرجح الخطوة الأولى في إعادة جميع الأستراليين المحتجزين في سوريا.
قال نواب بارزون في الحكومة المحافظة السابقة، التي أطيح بها في انتخابات أيار بعد تسع سنوات في السلطة، إن إدارتهم لم تعد المزيد من الأستراليين من سوريا إلى وطنهم بسبب المخاطر المحلية التي قد يشكلونها.

التذكير بالتقويم الهجري اليوم السبت